جـــــامعـة : محمـــد الشريـف مســاعديـــة - دولة الجزائـــر -
كـــليـــة العلـوم الاقتصاديـــــة و التجـاريـــة وعلـــوم التسييـــر
الدكتور : دغمان زوبير أستـــــاذ محاضـــر متخرج من جامعة الجزائر 3 "العاصمـــــة "
My Email doghmnezoff@hotmail.com
Number phone 00213 771 33 40 10 telp 00213 771 12 53 11

" التعليم و دوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية "

الملخص :

أصبح التعليم فرعا جديدا و مستقلا من فروع علم الاقتصاد و له دور مهم في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي كما أصبح شكلا من أشكال الاستثمار في البشر و الذي يحقق عوائد اقتصادية و اجتماعية حيث يساهم في تكوين الثروة المقبلة للدولة عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية لمواردها البشرية و بالتالي يكون الإنفاق على التعليم من الأمور التي لها ما يبررها نظرا لمساهمته في النمو الاقتصادي حيث تزايدت الشكوك حول جدوى الاستثمار في التعليم لاسيما في الجزائر و ذلك بعد تفشي بعض النتائج السلبية غير المتوقعة التي أسفرت عنها ذلك النوع من الاستثمار الذي كرست له الدولة عنايتها وذلك بتوجيه جل الموارد المالية للتعليم و الجامعات عبر الوطن و ما تحملته أيضا من اجل تخفيض أعبائه عن كـامل المواطنين الجزائريين بجعله مجانيـا تلك النتائج السلبية التي تجلت في ضعف كفاءة مخرجاته و عدم الموائمة بين تلك المخرجات من المتعلمين و بين احتياجات التنمية و ارتفاع تكلفته على الدولة الجزائرية و ارتفاع معدلات البطالة بين خرجيه و عدم مواكبته للتطور التكنولوجي السريع العالمي

الكلمـات الأساسيـــة:

التعليم - علم الاقتصاد - عوائد اقتصادية اجتماعية - النمو الاقتصادي - الموارد المالية و البشرية - جدوى الاستثمار -

Summary :

Education has become a new branch and independent branches of economics and has an important role in achieving high rates of economic growth has also become a form of investing in people and which achieves economic and social returns as it contributed in the formation of the next wealth of the state by increasing the production capacity of its human resources and therefore it is spending on education of the things that are justified due to its contribution to the economic growth which increased doubts about the feasibility of investment in education, particularly in Algeria and after the outbreak of some of the negative unexpected results that resulted from that kind of investment, which has devoted his state attention under the direction the bulk of financial resources for education and universities across the country and is also endured in order to reduce burdens on the entire Algerian citizens by making it free of such negative results which manifested itself in poor efficiency outputs and mismatch between those outputs of educated and between the needs of development and the high cost to the Algerian state and high unemployment rates for graduates and not coping with the rapid technological evolution of the global .

Key words:

Education - economics - social and economic returns - economic growth - financial and human resources - the feasibility of investment -

مقدمـــة :

ما كان للحكومات والأفراد أن يزيدوا من إنفاقهم على التعليم لولا العائدات المادية التي ستُجني من التعليم، بغض النظر عن العائدات غير المادية التي تفوق المادية قيمة، كما تأكد ذلك من بحوث عائدات التعليم التي بصرت المربين والسياسيين والاقتصاديين بمبررات الإنفاق عللا التعليم بالنظر إلى العائدات من التعليم التي يجنيها المتخرج والمجتمع، وبمساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكنت المسؤولين على نظام التعليم من التعامل الرشيد مع موارد التعليم البشرية والمادية، وسبل استغلالها الأمثل في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية واستخدام معايير الكفاية والإنتاجية لتصحيح الاختلالات القائمة، ورفع فعالية الأداء، والحكم على ما أنجز و تحقق، تلك النتائج التي دعمت الإحساس المتزايد بان التعليم ككل في أزمة و ان أزمة التعليم في الجزائر هي جزء من الأزمة الوطنية نفسها و لكن تعاظمها في الجزائر يرجع إلى الالتزامات و التضحيات التي قدمتها الدولة خلال السنوات الماضية و ذلك من اجل التصدي للإخطار حيث ان الأزمة التي يتعرض لها التعليم اليوم في الجزائر تستدعي تدعيم النظرة الاقتصادية و الاجتماعية له على انه استثمار حقيقي له عائد اجتماعي شانه في ذلك شان القطاعات الإنتاجية الأخرى .

هـدف الدراســـــة : " التعليم و دوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية "

كان من ضمن أهدافنا في هذا المقال هو محاولة إبراز أهمية التعليم الجامعي بالنسبة للاقتصاد الوطني نظرا لما له من دور في زيادة معدلات النمو و التنمية الاقتصادية ذلك انه أصبح شكلا من أشكال الاستثمار في البشر و الذي يحقق عوائد اقتصادية و اجتماعية و لما يشكله الإنفاق العام على التعليم من ضغط على ميزانية الدولة و حساب العائد الاقتصادي سواء على الفرد أو على مستوى المجتمع و بالتالي يكون الإنفاق على التعليم الجامعي من الأمور التي لها ما يبررها نظرا لمساهمته في النمو الاقتصادي بهدف تحقيق أكثر كفاءة أو فاعلية التي يحتاج إليها النظام التعليمي في الجزائر الذي يعد من أولويات الدولة في محاولة للرفع من مخزون الرأسمال التعليمي في المجتمع باستخدام جل التدابير الأساسية للسياسات العامة .

فـرضيـــة الدراســـة :

من اجل الإجابة عن هذه التساؤلات يتم الانطلاق من فرضية أساسية مفـــادها التأكيد على ضرورة وحتميـــة ترشيد استخدام متطلبات دعم التعليم من قبل الدولة الجزائرية الذي يعد من أهم العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية حيث ان الدولة بحاجة إلى نظام اقتصادي كفء يتماشى وفق لمتطلبات بيئة تعليمية جامعية ايجابية ، راقية تتماشى مع ضرورات التحول الاجتماعي و الاقتصادي من خلال إعادة ومراجعة سياستها بالنسبة للمصروفات الجامعية و الرواتب و المنح الدراسية فضلا عن توجيه مواردها إلى الاستثمارات المربحة اجتماعيا .

مشكلـة الدراســـة :

السؤال الذي يجب طرحه هنا في هذا المضمار هـو : كيف يمكن تفعيل دور التعليم حتى يكون مكون استثماري موضحا الجدوى من دراسة عوائد التعليم حتى تنفع في تحقيق المطلوب مستقبلا ؟ بمعنى أدق إلى أي مدى تتوقف درجة نجاح و مصداقية التعليم في الجزائر ؟ وما قيمـته الاقتصاديـــة دون التسبب في اختلالات توازن طويلة الأمد ؟ فالمشكلة أصبحت تتطلب نقاش و تفكير على الصعيد النظري و التطبيقي نظرا لحجم أهميتها في كيفية تطبيقها بمعنى نظام تعليمي قادر على توفير جميع العناصر اللازمة التي تقود إلى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل متغيرات العالم و في ضوء متغيرات محلية من جهة ومن زاوية أخرى كونها تطرح تساؤل حول سبل الاستغلال الأمثل للموارد البشرية في ظل العمليات والأساليب الاقتصادية مع استخدام معايير الكفاية و الإنتاجية لتصحيح الاختلالات القائمة، ورفع فعالية الأداء في التعليم من خلال قياس العائد الاقتصادي للتعليم وأهم أنواع تكاليفه و أثـاره المبـاشرة ، فتكون إجابتنا الأولية من خلال مراعاة أربعة محاور رئيسيـة مقترحة وهي التي سيتم تناولها بشكل جوهري في هذا المقال ومناقشتها ضمن أربعة أبعـاد مختلفة توضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع و الاقتصاد القومي كل واحد منها في محور مستقل حيث يتناول البعد الأول المحور الأول مسألة تثمين وتعزيـز قيمة التعليم الاقتصادية من خلال تقوية العامل البشري و تمكينه من أداء المهام اللازمة التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية فضلا عن تشخيص القيمة الحقيقية للتعليم و يتناول البعد الثاني ، المحور الثاني مسألة مفهومية دور التعليم كمكون أساسي فعال استثماري و استهلاكي الذي تدعو الحاجة إليه في مجال التنمية الاقتصادية إذا أريد ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ذلك انه لايمكن الاضطلاع بجميع هذه المتطلبات الأساسية على نحو فعال بدون التعرض للجوانب الاقتصادية التي تخص العوائد و التكاليف لذلك فان البعد الأخيـر يكون متناول للمحور الثالث متمثلا في تحديد العائد الاقتصادي من الاستثمار للتعليم وجدواه .

المحور الأول : تـثمين و تعزيـز القيمـة الاقتصاديـــة و الاجتماعيـة للتعليم

أولا : القيمـــــــة الاقتصاديـــــــة للتعليـــــم

ثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم و التدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر و زيادة العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و تسريع النمو فالتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية و الفرصة الاقتصادية حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، ولقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل، حيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الإنتاجية للفرد، ولقد اعتبرت تلك الموارد وتنميتها من أهم عوامل نجاح أي عملية تنمية اقتصادية، وكشرط ضروري لنجاح العوامل الأخرى مثل رأس المال و الموارد الطبيعة فشرط كفاءة هذه العوامل وجود أو توافر القوى البشرية الملائمة و المناسبة و المؤهلة لاستخدام هذه العوامل بصورة فعالة و تتعدد العوامل المؤثرة في تلك الموارد البشرية، حيث يعتبر التعليم من أهم هذه العوامل ويؤثر التعليم في تنمية و تطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها و إنتاجيتها وبذلك يسهم

في عملية التنمية بصورة فعالة ، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية وقد استطاعت فعلا بفضل المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى ، ومن أهم الأمثلة على ذلك تجربة العديد من الدول الأسيوية و الأوروبية و التي اتخذت من التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية . [1]

كما ينجح كذلك تأثير الاقتصاد على النظام التقليدين من خلال ما يخصصه له من موارد مالية تحكم ، مما يؤدي لهذا النظام على أداء عمله بكفاءة ونجاح و ذلك في وجود سياسة تعليمية مناسبة لذلك فانه من خلال دور التعليم في التأثير على الموارد البشرية ، وتهيئتها للعمل و الإنتاج تتضح العلاقة القومية بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي و الشكل التـالي يوضح ماهية هذه العلاقـــة :

شكل رقم 01 : علاقة النظام التعليمي في المجتمع بالاقتصاد .

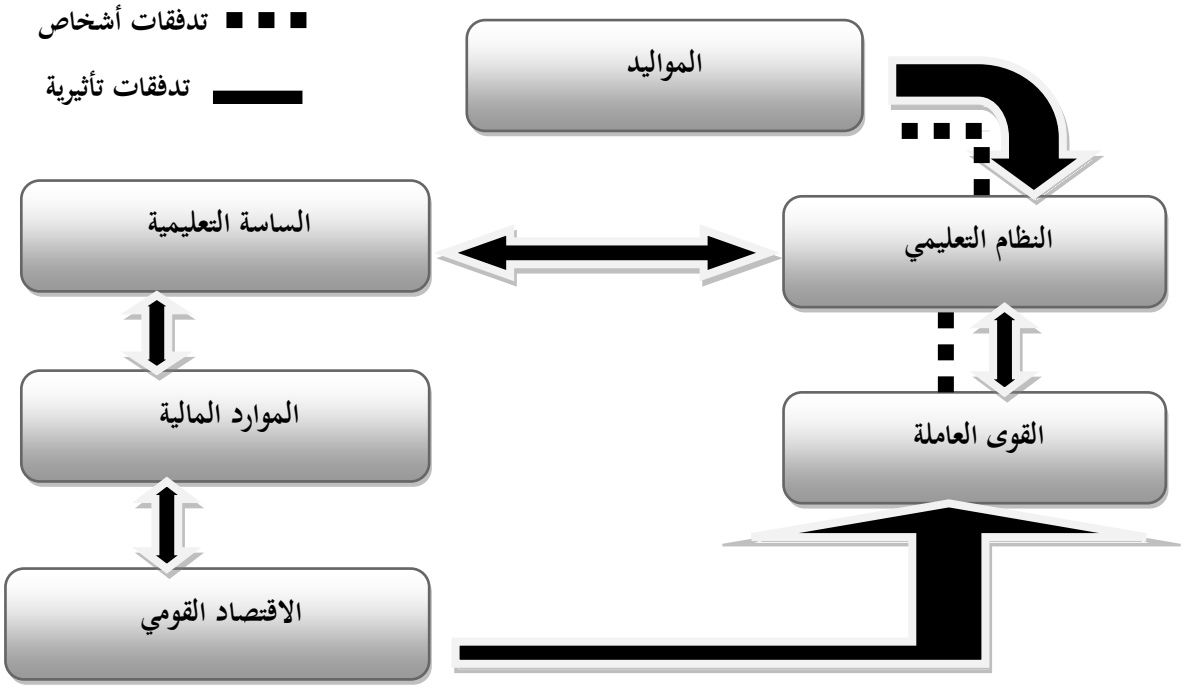

Source : O . E . C. D Methods and Statistical Needs for Education Planning,Paris , 1967 ,P60 .

و يضم هذا الشكل نوعين من التدفقات و هي التدفقات في صورة موارد بشرية و الأخرى تأخذ صورة تدفقات تأثيرية فيتضح من هذا الشكل وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الاقتصاد و النظام التعليمي من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي و القوى العاملة في المجتمع حيث هذه التدفقات من مواليد للنظام التعليمي هي الأخرى تؤثر في كفاءة و قدرة النظام التعليمي في استيعابه بما يحقق الاستفادة المثلى من المـــوارد البشريـــة . [2]

ثانيـــا : أهم التغيرات الرئيسيـــة لـــقيمـــة التـــعليـــم :

تتخذ التغيرات الرئيسية للتعليم اتجاهين وهي التغير الاقتصادي والتغير الاجتماعي، ويرجع كل تفسير من هذه التفسيرات قيمة التعليم إلى أثره على أحد الاتجاهات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، السيكولوجية مركزا على أثر التعليم في هذا الاتجاه مع اعتبـــاره أهم الآثار على الإطلاق .

1- *التفسير الاقتصادي* : بمقتضى هذا التفسير يساهم المزيد من التعليم مباشرة في النهوض بالإنتاجية ويستند تفسير ذلك إلى ان التعليم يكسب الافراد مهارات ومعارف دافعة للإنتاجية ونادرة ، فالأفراد الأكثر تعليما يتميزون عـــن قرنائهم الأقل تعليما في سوق العمل، حيث يرتفع الطلب عليهم نتيجة لارتفاع إنتاجيتهم في العمل ويقل المعروض منهم نتيجة لارتفاع تكاليف تعليمهم، وبذلك يؤكد ذلك التفسير على ان فروق الكسب بين الافراد المختلفين في مستوى التعليم يعود إلى فروق الإنتاجية بينهم ، حيث يعاب على هذا التفسير تأكيده على أن فروق الكسب بين الافراد تعود إلى الاختلافات في مستوى إنتاجيتهم فقط، إذ غالبا ما تختلف تلك الأجور عاكسة عوامل أخرى غير الإنتاجية مثل قلة آو زيادة المعروض من نوع معين من العمالة أو تزايد الوزن النسبي للصناعة التي ينتمون إليها أو زيادة الطلب على مهنة معينة إلى غير ذلك من العوامل ولكي يكون فرض اختلاف الأجور كنتيجة لاختلاف الإنتاجية يجب توافر المنافسة الكاملة في سوق العمل والتي تمثل الضمان الوحيد لإرجاع فروق الكسب إلى اختلاف الإنتاجية فقط . [3]

2- التفسير الاجتماعي : يقوم هذا التفسير على ان التعليم يعمل على نشر قيم اجتماعية معينة، تؤهل الافراد إلى الانضمام إلى الصفوة الحاكمة في المجتمع فالتعليم يؤهل الافراد من مختلف الفئات الطبقية للقيام بمختلف الأدوار الاقتصادية تبعا للطبقات الاجتماعية التي ينتمون إليها وبالتالي يتحصل دوره في تعزيز الهيكل الطبقي للمهارات السائدة في المجتمع ، حيث يؤكد هذا التفسير على أن الجزء الأكبر من الاختلافات في الأجور يعود إلى مركز الآباء والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليه والتي تحدد مستويات التعليم للأبناء وكذلك مستويات الكسب ، وبذلك فهو يرجع الجزء الأكبر للاختلاف إلى العوامل الاجتماعية مع عدم إغفال العلاقة بين التعليم و الإنتاجية من ناحية و ارتفاع الكسب من ناحية أخرى . [4]

ثالثا : الأهميـــــة الاقتصاديـــة للتـــعليم

يمكن تلخيص أهم الفوائد الاقتصادية للتعليم نظرا لما لها من أهمية فيمـــايـــلي :

- يزيد التعليم من إنتاجية العمال وذلك من خلال اكتساب القوى العاملة المهارات و المعارف ويعمل أيضا على ثقل مواهب الأفراد وزيادة كفاءتهم وقدرتهم على استيعاب التكنولوجيا و الفنون الإنتاجية المتطورة .

- يساعد التعليم على تراكم رأس المال فهو يمكن ان يكون مكملا لرأس المال المادي ، ويعني ذلك ان تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي يكون ذا فائدة كبيرة إلى ذلك الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كافية ليكمل التحسينات في رأس المال المادي، فرأس المال المادي يجب ان يتوفر له العقلية البشرية بالعدد اللازم لاستخدامه في تطوير العملية الإنتاجية وكذلك يجب ان تتوافر القوى العاملة ذات المهارة المناسبة والتي تستطيع استخدام الآلات الحديثة المتطورة التي تتبع زيادة رأس المال المادي. [5]

- ان التعليم يؤدي إلى الاستخدام الكفء للمدخلات الجديدة كما ان التعليم يعد حافزا للتغير السلوكي الذي يساعد على النمو الاقتصادي ، فالأفراد المتعلمون أكثر ميلا للاستخدام الكفء لجميع عناصر الإنتاج وتطويرها المستمر حتى تكون دائما ذات كفاءة عالية وتحقق إنتاجية قصوى .

- يساعد التعليم في صقل القدرات الإبداعية للإنسان وزيادة معارفه مما يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج والتمكين من استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها لواجهة الظروف المتغيرة في المستقبل.

- يساعد التعليم على التقدم الفني ، وذلك من خلال البحث العلمي وتطوير المناهج و المقررات التي تدرس وتطوير التعليم وتطوير أنظمته باستمرار يؤدي إلى زيادة مقدرة الافراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية وبذلك تزيد قيمة رأس المال البشري والتي تقوم بدورها بالاختراعات الفنية والابتكارات، ويساعد التعليم أيضا في تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والذي ينتج عنه تخصصات دقيقة ومهارات محددة مما يجعل استخدام الآلات و المعدات الحديثة أمرا ميســـورا.

- يؤدي التعليم إلى كبر أحجام المشاريع وذلك عن طريق مساهمته في زيادة التقدم الفني وزيادة رأس المال المادي، وكذلك توفير الموارد البشرية التي تعمل على تطبيق ذلك التقدم .

- يمد التعليم متخذي القرارات الفنية والاقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولا بحيث يستطيعون تجنب وقوع أخطاء كبيرة في المستقبل.

رابعا : دراســـــة الآثـــــار المباشرة للتعليم في النمو الاقتصادي

تعتبر دراسة العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي على جانب كبير من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، حيث يرتبط التعليم ارتباطًا وثيقًا بالدخل، فهو يعتمد على مستواه ودرجة نموه، إذ ان نشر التعليم من خلال التوسع في المراحل المختلفة للتعليم يعني ضرورة تـوفير الأموال (التكاليف) و يعتبر الدخل مصدرها، كما أن نمو الدخل بصورة مستقرة لا يتحقق إلا من خلال ارتفاع مستوى التعليم ومخرجاته ، حيث أن هناك سببين للاعتقاد بأهمية التعليم ، الأول أنه يوجد طلب جماهيري كبير على التعليم وخاصة التعليم العام وذلك في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، والثاني للعلاقة الواضحة والقوية بين التعليم و الدخل على المستوى الفردي والقومي ويتحقق الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، وقد ظهر الحديث عن ذلك في نتائج دراسات عديدة وغيرها من الدراسات ولا يوجد خلاف بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي . [6]

ونظرًا لما لقياس دور تعليم القوى البشرية في النمو والتنمية الاقتصادية من أهمية في تخصيص الموارد المالية وتوزيعها بين القطاعات المختلفة، ولما لعلاقة مستوى الدخل والنمو الاقتصادي في الاتجاه نحو التعليم، فإن هناك حاجة للبحث في العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد أثر كل منهما على الآخر حيث يتحدد النمو الاقتصادي بأربع محددات رئيسيــة كالتــالي : [7]

- النمو في القوى العاملة ويمكن ان يكون بسبب الزيادة في عدد السكان .
- النمو في رأس المال البشري ويكون عن طريق زيادة المهارات التي تمتلكها القوى العاملة أو مقدار التعليم أو التدريب و الخبـرة .

- النمو في رأس المال المادي ويعني توفر الآلات الحديثة و المصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

- التقدم التكنولوجي الذي يوفر طرق حديثة مختلفة للإنتاج وأشكال جديدة لمنظمات ومؤسسات الأعمال .

ولقد اهتمت نماذج النمو الاقتصادي في النمو الاقتصادي في السنوات الماضية بإدخال المساهمة التي تقطع عملية تنمية الموارد البشرية ضمن مدخلات هذا النمو، لتحليل إسهام التعليم في النمو الاقتصادي حيث قام الاقتصاديون بإثبات ان التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل الوطني وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة ذلك ان ربط التعليم بالنمو الاقتصاد مبدأ هام أخذ به الاقتصاديون من خلال دراسات عديدة و لكن يجب التأكيد على أن التعليم ليس هو الشكل الوحيد على الاستثمار البشري، إذ ان هناك الإنفاق على مشاريع أخرى التي تعتبر مسلكا هاما آخر من مسالك الاستثمار البشري .

المحور الثاني : التنعليم ودوره في تحريك عجلة التنمية كمساهم ومكون فعال استثماري و استهلاكي

هناك وجهتي نظر إلى التعليم الأولى تعتبر التعليم سلعا استهلاكية تدر عائدا مباشرا عند الاستخدام و هو الإشباع الذي يحصل الافراد نتيجة التحاقهم بالمدارس و كذلك الشعور بالرضا نتيجة لزيادة المعارف . أما وجهة النظر الثانية فهي تعتبر التعليم في البشر يؤدي إلى عائد يستثمر لفترة طويلة و لهذا فان التعليم يعتبر من أهم مقومات التنمية الاقتصادية و ان التعليم كأي استثمار أخر يجب ان يتم دراسته و دراسة عائده و ان يخضع لكافة معايير الاستثمار و يمثل أنصار هذه النظرية أصحاب مدرسة الاستثمار في رأس المال البشري و الذين يعتبرون ان الاستثمار في البشر هو من أفضل الاستثمارات عائدا أو يخدم التنمية الاقتصادية فالاستثمار البشري و الموارد البشرية المدربة الماهرة ضرورة من ضروريات عملية الإنتاج و بالتالي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية و ان الاستثمار في رأس المال البشري يدر عائد يفوق الكثير من المشروعات الاستثمارية الأخرى .

هناك من يعتبر التعليم من الاستثمار القومي حيث أكدوا على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية و ضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم و ذلك يقولون ان قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الافراد يجب ألا يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل قد تحصل الدولة على عائد كبير من إعطاء أفراد الشعب فرصا أكثر لاكتشاف مواهبهم و قدراتهم و قد يعطي اكتشاف هذه المواهب و القدرات تكاليف ما ينفق على التعليم لمدينة بأسرها .[8]

أولا : التعليم مكون استثمـــــــاري و اســـتهلاكي

يمثل التعليم في الحقيقة مكونا استثماريا واستهلاكيا في وقت واحد ويمثل أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية فالتعليم يمكن ان يخدم العديد من الأهداف كلها ذات أهمية عالية من وجهة نظر التنمية العامة، حيث انه يمكن ان ينظر إليه كاستثمار في وسيلة إنتاجية producteur agent ويوجد أيضا مفهوم استهلاكي للتعليم ، فهو يسهم بصورة مباشرة في مستوى المعيشة و ينشئ أصولا استهلاكية باقية ان الأثر الاستهلاكي و الأثر الإنتاجي للتعليم يمكن النظر إليهما كمتممين من وجهة نظر التقييم الاجتماعية وذلك بالمفهوم الواسع للنمو .

أما التعليم بالمدارس فهو أكثر من مجرد نشاط استهلاكي ، بمعنى انه لم يتم الالتزام به المجرد الحصول على الشعور بالرضا و المنفعة من خلال الالتحاق بالمدارس بل على العكس من ذلك، فالنفقات العامة و الخاصة تدفع للتعليم المدرسي عن عمد من اجل الحصول على مخزون إنتاجي يضم كائنات بشرية ، ويوفر الخدمات في المستقبل و التي تشمل على مجالات اكتساب الرزق في المستقبل و القدرة الذاتية على العمل في المستقبل والنشاط المنزلي و الشعور بالرضا للمستهلكين، ويضيف التعليم كنوع من الاستثمار إلى مدخرات الدول المنخفضة الدخول بدرجة معتبرة لكنه يهمل في الحسابات الاقتصادية القومية التقليدية، لان المدخرات المدرجة في هذه الحسابات تقتصر فقط على تكوين رأس المال المادي ، وعلى ذلك يجب النظر إلى التعليم كنوع من الاستثمار الذي يجب ان يخضع لمعايير الاستثمار وذلك إلى أقصى كفاءة ممكنة منه و على هذا فان للتعليم جانبين : جانب استهلاكي "التعليم كاستهلاك" و جانب استثماري " التعليم كاستثمار " حيث يمكن النظر إلى التعليم كاستهلاك من زاويتين : [9]

1- التعليم كاستهلاك جاري : شانه في ذلك شأن الغذاء حيث يحقق إشباعا فوريا لحاجة غير مشبعة لدى الفرد أو الإنسان ممثلة في الرغبة في العلم أو المعرفة الثقافية فضلا عن إشباع رغبات إنسانية اجتماعية وسياسية يحتاجها المجتمع بشكل عام .

2- التعليم كاستهلاك دائم أو مستمر : يتمثل في أنه لا يثني مرة واحدة أو دفعة واحدة وإنما هو لصيق بصاحبه طوال حياته وأيضا يدر عائدا بعد وفاته، كما يزيد من رفاهية الفرد والمجتمع فضلا عن تميز التعليم عن بقية أنواع الخدمات الاستهلاكية الأخرى بقدرته على التأثير على تفضيلات سلوك المستهلكين في مجال رغبتهم لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود مواردها ، فالأفراد يستطيعون تنمية مواردهم و ميولهم عن طريق معارفهم وكذلك يستطيعون ان يكونوا قادرين على الاختيار ما بين البدائل المختلفة والتي تعطي درجات مختلفة من الإشباع أما بالنسبة للمجتمع فالتعليم استهلاك دائم حيث أنه يمثل عاملا هاما وضروريا للتنمية الاقتصادية، ويمثل أيضا عامل استقرار سياسي وذلك عن طريق الإسهام وتحسين العلاقات وفي التقدم الاجتماعي وفي إدراك الافراد لمتطلبات التنمية .

ثانيا : التعليم كاستثمار محفز في عملية التنمية الاقتصادية

أما عن التعليم كاستثمار فهو يزيد من الطاقة الإنتاجية ويرفع من كفاءة الإنتاج من خلال تنمية الموارد البشرية ويؤدي أيضا إلى إمكانية تطبيق التقدم التقني في المجالات العلمية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج ، و كذلك يفيد في خلق وفورات خارجية تنتج من إمكانية توسيع حجم المنشآت عن طريق التقدم التقني وعدم توافر الموارد البشرية التي تستطيع القيام بكل ذلك، وبذلك تستطيع المساهمة بشكل فعال كعامل من أهم عوامل التنمية الاقتصادية . و هكذا نرى ان التعليم سواء من الناحية الاستهلاكية أو الاستثمارية يساهم في التنمية الاقتصادية بصورة فعالة مما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى اعتباره محفزا لأهم الموارد الاقتصادية على الإطلاق وهي رأس المال البشري والذي اعتبروه أساس العملية الإنتاجية . [10]

المحـــور الثـــالث : الجدوى من دراسة عوائد التعليم مع تحديد عـــائده الاقتصـــادي

ان التحدي الذي يواجه المجتمعات المتقدمة و النامية يتمثل في كيفية استخدام مواردها و إمكاناتها المتاحة بشكل أفضل لتحقيق اكبر عائد اجتماعي و شخصي و لعل التحدي الذي يواجه الدول النامية اكبر لما تعترض مجتمعاتها من مشكلات خطيرة و صعوبات عديدة بسبب ضعف مواردها المادية و البشرية و قلة إمكانياتها و لمل لم تعد عملية حساب تكلفة المشاريع تكتفي لاتخاذ القرارات الصحيحة أو الرشيدة في شان تخصيص الموارد و الاختيار بين البدائل الاقتصادية المختلفة كان لابد من دراسة العوائد أو الفوائد التي سنحصل عليها من هذه المشاريع و من اجل ذلك استخدمت طرق و نماذج اقتصادية أثبتت نجاحها في مجال دراسة جدوى المشاريع و التعرف إلى كفايتها الاقتصادية و مع ظهور نظرية رأس المال البشري و علم اقتصاديات التعليم بدا عدد من الاقتصاديين باستخدام الأدوات الاقتصادية و الوسائل نفسها المستخدمة في أي مشروع استثماري آخر لمعرفة إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الفردي و القومي و قد استخدمت أساليب و مداخل متعددة من اجل حساب عوائد التعليم و تحليل مداخلاته و مخرجاته التي سوف نعرضها لاحقا . [11]

أولا : تحديد عـــــوائد (مردود) التعليـــــم

إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة، بيد أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي، أو بمعني آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل حيث هناك العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع لبعض دول العالم وهي في جملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة ايجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي كما حاولت بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى :

- عوائد استهلاكية وقتية و عوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله على سبيل المثال زيادة القـدرة الإنتاجية لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والإطلاع المفيد كذلك عوائد فردية أو شخصية كزيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه .
- عوائد اجتماعية على سبيل المثال زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخول ، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة . [12]
- عوائد مالية كزيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق و العوائد الغير مالية مثل زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.

ثانيا : أهـــم الأساليب والمداخل لحساب عوائد التعليم الاقتصادية

1 - مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم : يهتم هذا المدخل بتخطيط التعليم حسب الحاجات الثقافية و الاجتماعية للسكان (الطلب الشعبي) و ذلك بعد تشجيع الحكومات و الافراد على التعليم و يتميز هذا المدخل بأنه يعكس صوت الجماهير إلا انه يخضع لاعتبارات سياسية و ضغوط شعبية و ناتج عن اقتناعات فلسفية .

2 - مدخل تخطيط القوى العاملة : يهتم هذا المدخل بكيفية تحديد حجم النظام التعليمي و إعادة المتعلمين فيه و المتخرجين منه و ربط ذلك بمتطلبات الإنتاج و التنمية من اجل القضاء على فائض المعلمين و البطالة المهنية و سد حاجات البلد من الكفاءات البشرية و العمالة الماهرة . إلا ان هذين المدخلين لم يستطيعا تحقيق الهدف منهما و

خاصة الأخير إذ لم يستطيع ان يقدم حلا لمشكلة تخصيص الموارد المتعلقة بالتعليم و لقد كان أسلوبه غير منطقي لذلك فشل في حل المشكلات التي ارتبطت بالتعليم و نتجت عنه زيادة عدد الخرجين العاطلين عن العمل و أزمة تمويل التعليم في العالم عموما و في الدول النامية خصوصا مما مهد الطريق أمام ظهور المدخل الثالث و هو مدخل التكلفة و العائد .

3 - مدخل التكلفة / العائد : اخذ هذا المدخل تسميات عديدة مثل تحليل معدل العائد تحليل سعر المنفعة تحليل فوائد أو منافع التعليم حساب مرد ودية التعليم و يفترض هذا المدخل الذي اظهر مرونة اكبر من مدخل التنبؤ أو تخطيط القوى العاملة و مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم معرفة و حساب كافة التكاليف المرتبطة بالمرحلة التعليمية المطلوب عائدها ولكن استخدام أسلوب العائد و التكلفة في تحليل عوائد التعليم أثار عددا من الاعتراضات كما هو الحال في تكلفة الفرصة الضائعة بحجة عدم مناسبة هذا الأسلوب لقياس التعليم لان له أهداف غي اقتصادية (فوائد خارجية) على مستوى الفرد و المجتمع و فيما يلي أهم الاعتراضات على النظرة الاستثمارية للتعليم : [13]

- ان الدخول المكتسبة بسبب العليم فقط بين هي تتأثر بعوامل متعددة إضافة للتربية كالجنس إذ ان هناك فروق بين أجور الذكور و الإناث الاجتماعية للأفراد المتعلمين مثل المعرفة الشخصية و العلاقات و المناصب و الوساطة و مدة الولاء للسلطة الحاكمة و المهارات الشخصية و المواهب النظرية و الممارسة إضافة والى عوامل أخرى مثل التمييز العنصري تمييز بين الريف و المدينة و بالتالي فقد ينخفض اثر التعليم أو التربية إلى **66 %** أي ثلث الدخل يعود إلى أثار التعليم .

- هناك صعوبات منهجية و عملية في قياس العائد من التعليم مثل صعوبة القياس الكمي لأشياء غير مادية و كذلك صعوبة قياس اثر التعليم وحده على إنتاجية العمل و عدم دقة استخدام الآجر كمؤشر أو دليل على الكفاية و التأخر ظهور العائد الاقتصادي للإنفاق على التعليم ، و إهمال الآثار الثقافية و الإيديولوجية للتعليم إضافة لتجاهل دور العلم و البحث العلمي . [14]

- ان فروق الكسب ليست فقط بسبب التعليم بل أيضا بسبب الذكاء و القابليات الأصلية و الكفاءة الشخصية و الطبقة الاجتماعية .

-الفرصة الضائعة تحسب بحسب من يماثلهم ، و لكن قد لا يجدون عملا كما ان حذف أو إدخال التكلفة الضائعة في الدخل القومي يثير مشكلات كثيرة .

-يعتمد معدل العائد على ما يميز سوق العمل مثل عدم مرونة عنصر العمل و صعوبة انتقاله ، تأثير النقابات و الاتحادات المهنية و قدرتها على المساومة و الاحتكار و القيود المفروضة على المهن .

-إهمال اندثار و اهتلاك رأس المال البشري مع الزمن ، بسبب التقادم الطبيعي أو الاهتلاك السريع الناجم عن الاستخدام الكثيف و المفرط . و نعتقد ان الاعتراضات على عملية قياس العائد بالأدوات الاقتصادية ، لا تعدو ان تكون تحفظات أكثر منها اعتراضات على منهج القياس بعد ظهور المشكلات العديدة التي رافقت التوسع بالتعليم مع غياب الأبحاث و الدراسات التي توجه الاستثمار في التعليم نحو الاستثمارات ذات العائد الأكبر ، و يتفق الباحثون جميعا على ميزات طريقة تحليل التكلفة / العائد فهي طريقة اقتصادية لتقويم التعليم إذ أنها : غير متحيزة و

تمكن من المقارنة بين الاستثمارات كافة و المفاضلة بين البدائل المختلفة و تكشف الخلل في الاستثمارات إضافة إلى قياس الطلب الفردي و الكلي و تقدير معدلات العائد الفردي و الاجتماعي .

ثـــالثا : هدف قيـــاس عـــائد التعليـــم [15]

- بيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية .
- يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل .
- يزودنا بتكلفة التعليم بمراحلة المختلفة، وتوازن العرض والطلب،
- يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.
- يحدد المرحلة التعليمة، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيهـــا .
- يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.
- يفيد المخطط في توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع حيث يقترح طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة أو فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوي العاملة المتعلمة...)

الخاتمـــة :

- إن المشكلة التي تواجهها الجزائر اشد صعوبة أيضا من المشكلة التي تواجهها البلدان العربية لان الموارد المتاحة أكثر ندرة حيث تقتضي إزالة حالات الاختلال في توازنها الاقتصادي الكلي و الخارجي بينما يقتضي تحقيق مقاصد الشريعة فيها عكس ذلك حيث التحدي الذي تواجهه الجزائر هو مسالة كيفية حل هذا الصراع فهي لا يمكن أن نستجيب لهذا التحدي استجابة ناجحة باعتماد استراتيجيات قد فشلت فالإستراتيجية الفاشلة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفشل .

-إن ما تحتاج إليه الجزائر هو أن تطور إستراتيجيتها الخاصة للإستراتيجية من شأنها أن تساعدها على تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال و عادل طبقا لمقتضيات الحياة التعليمية و هذا سيساعدها أيضا على الوفاء بالتزامها الأخلاقي بان تكون قدوة حسنة للبلدان الأخرى و قدوة يمكن لهذه البلدان تحذو حذوها لحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية في مجال التعليم و بالطبع إن انسجام الأهداف مع النظرة العالمية لا يكفي بل لابد من وجود إستراتجية فتطوير التعليم تكون هي أيضا نتيجة منطقية للفلسفة الكامنة و إذا ما طبقت على نحو جاد فان بوسعها تمكين المجتمع الجزائري من تحقيق أهدافه التعليمية فمن الأهمية بمكان أن نبين الآن أن التخطيط الاستراتيجي في التعليم لا يطرح أية صيغة أو آلية أو استراتتجية سحرية لجعل التخصيص و توزيع الموارد كفيئا و عادلا حيث أن الادعاءات المتعلقة بالخصائص السحرية لآية آلية تدل على عدم إدراك تعقيدات المجتمع البشري في التعليم و الصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق الانسجام بين المصالح الفردية و المصالح الاجتماعية و تحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية .

- ثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم و التدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر و زيادة العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و تسريع النمو فالتعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية و الفرصة الاقتصادية و قد اعتبر بحق العامل العظيم الذي يسوي بين الناس من حيث الظروف البشرية و الدولاب الذي يحفظ التوازن في الآلة الاجتماعية و مع ذلك فان الحكومات الإسلامية مقصرة تقصيرا شديدا لإهمالها هذا القطاع الهام عند تخصيص الموارد وحتى القراءة و الكتابة هما الخطوة الأولى على طريق التعليم لم ينتشرا انتشار شاملا في معظم البلدان الإسلامية و ثمة خطورة خاصة في إهمال تعليم الإناث اللواتي تتوقف عليهن أخلاق وصحة و مقدرة .حيث لا تكتفي العدالة الاجتماعية و الاقتصادية و الوعي الأخلاقي و البيئة الاجتماعية المناسبة في تحقيق الكفاءة و العدالة حيث قد يتساوى شخصين من حيث الحوافز إلا أنهما يختلفان في القدرة على المساهمة في تحقيق مقاصد الشريعة و يكمن الفرق في المقدرة و هي ليست متأصلة فحسب بل يمكن اكتسابها أيضا من خلال التعليم و التدريب من جهة و من خلال الوصول إلى التمويل من جهة أخرى .

- إن المهمة التي تنطوي على اكبر قدر ممكن من التحدي لتحقيق و تنمية و تطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها حتى في بيئة سياسية ملائمة هي حفز العامل البشري للقيام بكل ما يلزم لما فيه مصلحة استثمار له عائد

مرتفع طويل الأجل و على الرغم من الانجازات الهائلة التي حققها التعليم في الجزائر خلال عمره القصير و ما أفضى إليه من ثمرات طيبة في حياة المجتمع الجزائري ، فما تزال هناك جهود أخرى مطلوبة لتطوير ذلك التعليم ليكون قادرا على استيعاب المتغيرات المجتمعية .

- النظر للمستقبل برؤية ملؤها الأمل و التفاؤل في وقت بدأت المجتمعات بسلسلة من التحديث و التجديد و الإصلاح التعليمي الذي شمل جميع مراحل التعليم و مستوياته .

- التعليم في الدول النامية التي من بينها الجزائر لا يزال في مرحلة التأسيس و التخطيط و ان القضايا التي سبقت الإشارة إليها إنما تمثل نتاجا طبيعيا للتفاعل بين حاجات المجتمع الاجتماعية و التنموية

- استشراف المستقبل علما له أصوله و قواعده فهو ليس تخمينا بل هو علم يعتمد على تحليل الماضي و تقدير التنبؤ العلمي في فهم صورة المستقبل و احتمالاته .

قائمة الهوامش :

1- - سهيل الحمدان ، اقتصاديات التعليم – تكلفة التعليم و عائداته – الدار السورية الجديدة ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الاولى ، 2002 ، ص145

2- O . E . C. D Methods and Statistical Needs for Education Planning,Paris , 1967 ,P60 .

3 - عابدين عباس محمود ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص 67 .

4 - عبد الغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم ، دار الثقافة ، قطر ، 1989 ، ص90 .

5- البان غادة عبد القادر قضيب ، قياس العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم مع التطبيق على الجمهورية العربية السورية ، رسالة دكتوراه ، مطابع وزارة الثقافة السورية ، 1986 ، ص97 .

6 - بوطيبة فيصل ، العائد من التعليم في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 33 .

7- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص45 .

8- عبد الاله زاهي الراشدان ، اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص67

9 - علي عبد القادر علي ، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2001 ص122

10 - غياب بوثلجة ، التربية و التعليم في الجزائر ، الطبعة الثانية ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، الجزائر ،2006، ص177

11- فاروق عبده فلية ، اقتصاديات التعليم ، دار المسيرة ، عمان ، 2003 ، ص89

12 - فرجاني نادر ، التنمية الإنسانية و اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ، مركز المشكاة للبحث ، 1999، ص33

13- محمد نبيل نوفل ، التعليم و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1996، ص207

14 - محمد سيف الدين فهمي ، التخطيط التعليمي ، الدار المصرية ، القاهرة ، 2003 ، ص65 .

15 - محمد محروس اسماعيل ، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1993 ، ص133